اقتصاد

جديد الحكومة الإلكترونية

وزير الاتصالات لـ«الوطن»: لجنة للتشفير وإنهاء أغلب البنى التحتية للدفع الإلكتروني خلال ثلاثة أشهر

قصي أحمد المحمد

كشف وزير الاتصالات والتقانة علي الظفير لـ«الوطن» عن توجه وزارة الاتصالات لتشكيل لجنة وطنية للتشفير، مهمتها تحديد نوعية التشفير المطلوب لوضع كافة الضوابط والسياسات اللازمة، مؤكداً أنّ الموضوع سيكون على أعلى المستويات، معتبراً موضوع التشفير من أهم المشاريع التي سيتم العمل عليها خلال المرحلة المقبلة.

وأكد أن الوزارة سوف تنهي أغلب البنى التحتية اللازمة لمنظومة الدفع الإلكتروني خلال الأشهر الثلاثة القادمة، ليبدأ بعدها تدريب العاملين في الوزارات حتى يستطيعوا التعامل مع المشاريع الإلكترونية سواء أكان معاملات إلكترونية أو التوقيع الرقمي وغيرها، مبيناً أنّ جميع الوزارات أنهت جرد بياناتها وتم وضعها على بوابة الحكومة الإلكترونية، موضحاً أنّ المرحلة القادمة هي لتقديم الخدمات إلكترونياً والتي تتطلب بعض الإجراءات والتي ترتبط بالدفع الإلكتروني.

جاء ذلك خلال ورشة العمل التي أقامتها وزارة الاتصالات والتقانة يوم أمس تحت عنوان «الحكومة الإلكترونية..التنسيق والتكامل» مع بداية إطلاق العمل على تحديث استراتيجية الحكومة الإلكترونية وفي إطار تعزيز العمل على المشاريع عبر الوزارية، نوه الظفير بأنّ مشروع الحكومة الإلكترونية ليس من اختصاص وزارة الاتصالات فقط، وإنما هو عابر لكافة الوزارات، معتبراً أنّ تنفيذ المشروع لا يمكن أن يتم بالاعتماد على وزارة واحدة، وهو مشروع يبدأ ولا ينتهي، إذ يحتاج إلى تطوير مستمر، كما يحتاج إلى تبني الحكومة له، وللتنسيق بين جميع الوزارات لإنجاحه، لافتاً إلى أنّ المشروع يحاج إلى تمويل كبير.

وأكّد الوزير أنّ أهم الأمور التي يجب التركيز عليها في إطار العمل على مشروع الحكومة الالكترونية هي البنية التحتية والخدمات، مشيراً إلى أنّ وزارة الاتصالات في خلال السنوات العشر الماضية، عملت على تهيئة الإطار التشريعي والقانوني المساعد على نجاح منظومة العمل الالكتروني للحكومة.

وأشار الوزير إلى أنّ شركة المدفوعات الإلكترونية لها دور رئيس للتواصل بين مصدري الفواتير والبنوك العاملة في سورية، مبيناً أنّ الشركة وقعت عقدها وبدأت به بالمشروع ومدة تنفيذ المشروع عام وشهران ليكون جاهزاً.

وفيما يتعلق بتوافر خدمة الانترنت ضماناً لعمل الحكومة الإلكترونية مستقبلاً، أشار الوزير إلى أنّ مهمة الوزارة نشر دارات الحزمة العريضة وفق المعايير الإقليمية، وسورية حققت معدلاً جيداً ضمن المؤشرات الإقليمية لاستخدام الانترنت، كاشفاً عن العدد الإجمالي للمشتركين في خدمتي الأنترنت «فور جي» و«ثري جي» في سورية والتي بلغت ما يزيد على ٣,٢ ملايين مشترك.

وبين أنّ ٣ ملايين مشتركي خدمة «ثري جي» وما يقارب ٢٠٠ ألف مشتركي خدمة «فور جي»، لافتاً إلى أنّ نسبة منح البوابات في سورية للمواطنين بلغت ٦ بالمئة أي ما يقارب ١,٥ مليون بوابة.

وأوضح أنّ مساحات التغطية للخدمتين تقارب ٩٠ بالمئة من مساحة القطر سواء من خدمات الشبكة الثابتة ADSL أو خدمات شبكات الخلوي، مشيراً إلى أنّ التغطية لخدمة «فور جي» توجد في مراكز المدن والطرقات العامة الرئيسية.

ولفت الظفير إلى أن وزارة الاتصالات على وشك الانتهاء من دراسة مشروع قانون حق الوصول إلى البيانات، موضحاً أنّه يتم حالياً الاطلاع على تجارب الدول المتقدمة التي تعمل بالقانون ليصار إلى إصداره نهاية العام الحالي.

تطوير قانون الضرائب

أكد وزير المالية مأمون حمدان في تصريح لـ«الوطن» على ضرورة أن تكون جميع المعاملات والخدمات بين الوزارات إلكترونية، كاشفاً عن دور وزارة المالية في الوقت الحالي من خلال العمل على إعادة تطوير قانون الضرائب بنائه إلكترونياً وذلك بالتوازي مع دور وزارة الاتصالات في الاستمرار في البناء الفني والإلكتروني للمشروع.

وأكد حمدان أن تحقيق العدالة الضريبية لا يمكن أن يكون إلا من خلال عملية الدفع الإلكتروني، ومن الصعب أن تتحقق بغير ذلك، مشيراً إلى أن العمل مبدئياً في موضع تسديد الضرائب عبر الدفع الإلكتروني سيكون مع ضريبة المبيعات وهي الأهم من بين كل الضرائب.

بدورها أشارت وزيرة التنمية الإدارية سلام سفاف إلى ضرورة أنّ يكون هناك وضوح أكثر بين العناوين التي طرحت حول موضوع الحكومة الإلكترونية وبشكل خاص النقطة التأسيسية التي تربط فيما بينها، ما يحقق التكامل معها وبين جميع جهات القطاع العام.

وتمنت سفاف من مشروع الحكومة الإلكترونية أن يزيد التواصل والنقاش بين وزارة التنمية الإدارية والوزارات الحكومية الأخرى في مجال عملها لتبسيط الإجراءات الإدارية ما يحقق تكامل ونقل المعلومات فيما بينها.

> وزير المالية: إعادة تطوير قانون الضرائب وبناؤه إلكترونياً

> وزيرة التنمية الإدارية: نتمنى من الوزارات زيادة التواصل معنا لتبسيط الإجراءات

غياب التنسيق

أكد مدير المعلومات والتوثيق في رئاسة مجلس الوزراء سامر البرني لـ«الوطن» أنّ وجود مشاريع منفصلة لكل جهة عامة تعمل بها على حدة جاء نتيجة غياب التنسيق ببعض الحالات بين الوزارات، موضحاً أنّ التنسيق من أهم الركائز الأساسية للتكامل بين أعمال الوزارات.

وبين أنّ أهم أدوات التكامل هي الشبكة الحكومية الآمنة، موضحاً أنّ أي تطبيق حكومي تستخدمه أكثر من وزارة لإعطاء خدمة جاهزة منجزة للمواطن يتطلب بنية تحتية تنتقل عبرها الخدمة، بالإضافة إلى أهمية وجود هوية رقمية للجهات العامة نفتقدها حالياً في الفضاء المعلوماتي، وبالتالي لا بدّ من التعريف على المنهجية التي وعت لترميز الجهات العامة.

بدوره أشار معاون مدير الهيئة الوطنية لخدمات الشبكة علي علي إلى دور الهيئة في التوقيع الإلكتروني من خلال توفير الإطار التّنظيمي والتّشغيلي للخدمات الشّبكية الأساسية، وزيادة الثّقة بتبادل المعلومات والخدمات على الشّبكات، موضحاً أنّ التوقيع الإلكتروني هو جملة بيانات تُدرج بوسيلة إلكترونية على وثيقة إلكترونية وترتبط بها، وتتخذ شكل حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو أي شكل آخر مشابه، ويكون لها طابع مُتفرد يسمح بتحديد شخص المُوقع ويميزه عن غيره وينسب إليه وثيقة إلكترونية بعينها.

الخبز بين فائض النخالة وانخفاض إنتاج الطحين

مدير المطاحن لـ«الوطن»: الإنتاج اليومي ٥ آلاف طن طحين ولا نقص

مدير الأعلاف: ١٦٥ ألف طن مخزون النخالة والتصريف بدأ بعد تخفيض السعر

علي محمود سليمان

ما زالت طوابير المواطنين أمام الأفران تزداد يومياً والحديث عن أزمة الرغيف يستعر من دون وجود مبررات واضحة سوى ما أعلنت عنه وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك في أكثر من مرة بأنها خفضت مخصصات الأفران بنسبة ١٥ بالمئة للحد من الهدر والتهريب، وإعادة توزيع المخصصات بحسب التوزع السكاني للمناطق التي عاد المهجرون إليها.

لكن، وبحسب مصادر مطلعة في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك فهناك سبب آخر غير ذلك يتعلق بتحويل مستودعات ومخازن الشركة العامة للمطاحن وسواها من المؤسسات التابعة للوزارة إلى مستودعات لتخزين الكميات الفائضة من مخزون مادة النخالة التي لم يتم تصريفها في الوقت المطلوب، ما تسبب بتراكمها بكميات كبيرة، وذلك أعاق عمل المطاحن التي لم تتمكن من إنتاج كميات كبيرة من الطحين لعدم وجود شاغر في المستودعات لتخزينها.

للوقوف على صحة تلك المعلومات تواصلت «الوطن» مع مدير عام الشركة العامة للمطاحن مهند شاهين الذي نفى وجود نقص في مخازين مادة الطحين، مؤكداً أن وضع مخازين الطحين جيد، مشيراً إلى أن المطاحن تعمل بشكل يومي بإنتاج نحو ٥ آلاف طن طحين يومياً توزع على المخابز بشكل يومي، حيث حالياً ٢٣ مطحنة تعمل على مدار الساعة من أصل ٣٥ مطحنة في سورية، وذلك كون ١٢ مطحنة خارج الخدمة، بعضها نتيجة تعرضها للتخريب وتحتاج إلى إعادة تأهيل والبعض منها يقع في مناطق فيها تنظيمات إرهابية.

وعن قضية مخزون النخالة أفاد شاهين أن مشكلة مخزون النخالة تم حلها بالتعاون مع المؤسسة العامة للأعلاف، وذلك بعد فتح البيع بشكل كبير، حيث كان هناك مشكلة في التصريف وتراكم المخزون منذ عدة أشهر وتم العمل على حلها بتصريف أغلب الكميات المخزنة.

شاهين الموجود في مدينة تلكلخ في محافظة حمص برفقة الوفد الروسي المنفذ لمشروع مطحنة تلكلخ أشار إلى أن نسب التنفيذ في المطحنة تعتبر جيدة وتبشر بإمكانية دخولها في الخدمة مع بداية العام القادم وهي بطاقة إنتاجية تصل إلى ٦٠٠ طن يومياً، مبيناً أن مطحنة أم الزيتون في محافظة السويداء التي ينفذها الجانب الإيراني يتوقع أن تدخل الخدمة في منتصف العام القادم وهي بطاقة إنتاجية تصل إلى ٣٠٠ طن يومياً.

من جانبه بيّن مدير عام المؤسسة العامة للأعلاف مصعب عوض في تصريح لـ«الوطن» أن ربط الازدحام الحاصل على الأفران والحديث عن أزمة رغيف مع موضوع مخازين النخالة غير دقيق، موضحاً بأنه بتاريخ ١٦ أيلول الماضي سمحت الحكومة بتخفيض سعر كيلو النخالة من ٧٠ ليرة سورية إلى ٤٠ ليرة سورية أي ما يعادل سعر التكلفة وذلك وفق مؤشرات المؤسسة العامة للمطاحن لتكاليف الإنتاج، وقد تم افتتاح دورة علفية ثانية مباشرة بعد تخفيض السعر، ومنذ ذلك التاريخ وصل المبيع اليومي إلى حوالي ٣ آلاف طن نخالة يومياً، أي بما يعادل ١٢٠ مليون ليرة سورية يومياً، حيث تم بيع نحو ٢٤ ألف طن نخالة خلال ٩ أيام منذ بداية افتتاح الدورة العلفية.

وأشار إلى أن الفائض في مخزون النخالة خلال الأشهر الماضية كان نتيجة انخفاض الطلب عليه خلال فترة الصيف لكون المربين يتجهون للمراعي لتغذية قطعانهم، وينخفض الطلب على النخالة، إضافة إلى ارتفاع سعرها، حيث وصلت الكميات المخزنة إلى حوالي ١٦٥ ألف طن، ولكن مع بداية موسم الشتاء يخف الاعتماد على المراعي لكونها تكون قد نضبت، ويعود المربون إلى شراء النخالة لتغذية قطعانهم، مبيناً أنه تم تخزين بعض الكميات في مستودعات الشركة العامة للمطاحن وفي مؤسسات أخرى لحين تصريفه ولكنه لم يكن يشكل عائقاً أو مشكلة في إنتاج الطحين.

يذكر أن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي كان قد صرح في شهر نيسان من العام الحالي خلال اجتماع مجلس الاتحاد العام لنقابة العمال بأن مخزون القمح يكفي لثمانية أشهر أي إنه يجب أن يكفي حتى نهاية العام من دون وجود أي نقص في كميات القمح، وبالتالي دون وجود نقص في كميات الطحين، وهو ما يستغرب سبب تخفيض المخصصات للأفران بنسبة ١٥ بالمئة إن لم يكن هناك أي نقص.

شريك «المي» يربح

خطة لزيادة إنتاج المياه في بقين والسن

هناء غانم

أكد وزير الصناعة مازن اليوسف لـ«الوطن» أن الوزارة تعمل حالياً وفق استراتيجية لمرحلة التعافي لاستنهاض أدوات الإنتاج والتركيز على تأهيل المشاريع ذات الريعية الاقتصادية السريعة التي تحتاجها الوزارة، ورفع مستوى الشركات والكفاءات في شركاتها ورفع مستوى الجودة وتخفيض تكاليف الإنتاج.

وبيّن أن الحكومة حالياً تعمل على النهوض بالقطاع الصناعي والزراعي باعتبارهما القاطرة الأساسية للنهوض بالاقتصاد الوطني، كما تعمل على دراسة الواقع الحالي للنهوض بالقطاع العام الصناعي، وهذا ما سوف يتم بحثه خلال مناقشة الموازنة العامة للوزارة للعام ٢٠١٩ ضمن اجتماع المجلس الأعلى للتخطيط المقرر الأسبوع القادم، مشيراً إلى أن هناك العديد من البنود التي سيتم إدراجها، أولها مشاريع تعبئة المياه الذي يعتبر من أولويات عمل الوزارة، مبيناً أن هناك توجهاً حكومياً في هذا المضمار لتأمين حاجة السوق المحلية، مع هدف التوصل إلى إنتاج ما يقارب ٣٠٠ مليون لتر سنوياً والتي هي حاجة السوق الحقيقية، ومن ثم التوجه نحو التصدير.

ولفت إلى أن إجمالي الطاقة الإنتاجية المخططة للعام الحالي هي بحدود ١٩٠ مليون لتر، وهذه الكمية حالياً لا تكفي حاجة السوق نظرا للطلب المتزايد على المياه، حيث تم وضع خطة بالتنسيق مع وزارة الموارد المائية لإضافة خطوط جديدة إلى مياه بقين والسن بطاقة إنتاجية بحدود ٥٤ مليون لتر سنوياً لكل خط إنتاج، والعمل على إحداث معمل جديد في محافظة حلب لتغطية المنطقة الشمالية والشرقية بطاقة إنتاجية تصل إلى ٧٧ مليون لتر سنوياً، لافتاً إلى أن ذلك سوف يساهم في زيادة الطاقات الإنتاجية وتغطية حاجة السوق المحلية وتصدير الفائض ما ينعكس إيجاباً على انخفاض أسعار المياه.

وأشار إلى أن مشروع المياه سوف يكون بتمويل حكومي، أما فيما يخص الاسمنت، فمن المقرر إن يدرج ضمن إطار التشاركية مع القطاع الخاص لأنه يحتاج إلى تمويل كبير، وهناك شركات مصرية قد أبدت رغبتها الجدية بالتشاركية في مشاريع الاسمنت.

ولفت وزير الصناعة إلى إعادة تأهيل معامل الاسمنت وإضافة خطوط جديدة لمعملي العربية والمسلمية في محافظة حلب، مع وجود فكرة لإضافة خطوط أخرى لمعمل عدرا بدمشق ومعمل الاسمنت بحماة، مشيراً إلى أن الوزارة تعمل حالياً على إعداد دراسة شاملة عن واقع الإسمنت للقطاعين العام والخاص آخذين بالحسبان احتياجات السوق السورية ومتطلباتها في مرحلة إعادة الإعمار مع التوجه للاستثمار في سورية من الدول الصديقة وعلى رأسها الشركات الصينية التي أبدت رغبتها بذلك.

---

٢٧٠ شركة خارجية في معرض إعادة إعمار سورية تمثل ٢٩ جنسية

عرنوس: مطلوب تصاميم لمساكن تلبي احتياجات المواطن وإمكانياته

ياغي: ٦٠ بالمئة من المشاركات محلية وهو مؤشر إلى زيادة الثقة بالاقتصاد

عبد الهادي شباط

تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء عماد خميس انطلق أمس معرض إعادة إعمار سورية بدورته الرابعة ٢٠١٨ المتخصص بمواد ومعدات البناء في سورية بالتعاون مع سيريتل ، وذلك على أرض مدينة المعارض بدمشق.

من جانبه أكد وزير الأشغال العامة والإسكان حسين عرنوس أن المعرض يوفر فرصة مهمة للإطلاع على أهم التقانات والمعدات اللازمة لمشروعات إعادة الإعمار ومتطلبات السوق المحلية، وأن هناك جملة من المؤشرات الواضحة على على تطور الدورة الحالية للمعرض، وخاصة لجهة نمو عدد الشركات المشركة.

وخلال جولته على أجنحة المعرض طلب الوزير عرنوس من فريق من المهندسين المعماريين تصاميم لمساكن تلبي احتياجات المواطن وإمكاناته.

وفي تصريح لـ«الوطن» كشف المدير العام لمؤسسة الباشق المنظمة للمعرض تامر ياغي أن حجم المشاركة المحلية ارتفعت هذه الدورة لتشكل نحو ٦٠بالمئة من حجم المشاركات الإجمالية وهو مؤشر على ارتفاع الثقة بالاقتصاد السوري، واهتمام الكثير من الصناعيين وأصحاب المنشآت بالفرص الاستثمارية وحجز مكان للعمل في مرحلة إعادة الإعمار.

ولفت إلى أن مشاركات القطاع العام حاضرة عبر العديد من الوزارات المشاركة والجهات العامة المختلفة منها وزارة الأشغال العامة والسياحة والنقل والصناعة ومؤسسة الإسكان العسكري.. وغيرها، وهو يمثل حالة من التشاركية المهمة بين القطاعين العام والخاص بالعمل في مرحلة إعادة الإعمار.

وأوضح أن المشاركات الخارجية تعود لنحو ٢٧ جنسية، وأنّ عدد الشركات الخارجية المشاركة في المعرض تجاوز ٢٧٠ شركة، شملت العديد من الدول جاءت الشركات اللبنانية في المقام الأول من جهة العدد، حيث بلغ عدد هذه الشركات في المعرض ٣٨ شركة، إضافة لحضور ومشاركة عراقية واسعة في حين غابت الشركات الأردنية بسبب تأخر فتح معبر نصيب وكذلك هناك ٢ شركة روسية في المعرض ومشاركات صينية على حين شاركت الهند بشكل مباشر.

وعن المساحات التي شغلها معرض إعادة إعمار سورية بدورته الرابعة أوضح ياغي أنها تجاوزت ١٣ ألف متر مربع، منها ١٠ آلاف متر مربع مساحات عرض داخلية، ونحو ٣ آلاف متر مربع مساحات عرض خارجية.

ونوّه بأنه تم تلافي العديد من الملاحظات التي مرت خلال الدورات الماضية في التنظيم، وأنه قبل ٧٢ ساعة من افتتاح المعرض كانت كل الخدمات متوافرة للشركات العارضة وذلك بالتعاون مع المؤسسة العامة للمعارض، مؤكداً أن نجاح معرض دمشق الدولي الذي يمثل الأب لكل المعارض في الشرق الأوسط أسهم إلى حد كبير في تحفيز الشركات في القطاع الخاصة بالعودة لتأهيل نفسها والعودة للعمل وممارسة نشاطها في تنظيم المعارض.

من جانبه أكد المدير العام لمؤسسة المعارض والأسواق الدولية فارس كرتلي لـ«الوطن» أن هناك حالة من التكامل بين المؤسسة والشركات العارضة والمنظمة للمعارض في القطاع الخاص بهدف دعم صناعة المعارض في سورية والتوسع بها وتطويرها لما لها من دور مهم في تنشيط الاقتصاد وتوفير الفرص للتسويق والاطلاع على المنتجات والمعدات والتقانات الحديثة وخاصة في مجال إعادة الإعمار الذي يحتاج للكثير من المستلزمات والتكنولوجيا والمعدات.

وبين كرتلي أن المؤسسة تضع كل الخدمات والتسهيلات المتاحة تحت تصرف الشركات العارضة لنجاح معارضها وخاصة توفير وسائط النقل والإنارة والمواقف الخاصة بالسيارات وخدمات الانترنت والشبكة، إضافة للنواحي الجمالية من البحرات والحدائق وغيرها وكذلك مراكز رجال الأعمال والإعلام.

واعتبر كرتلي أن معرض إعادة إعمار سورية من المعارض المهمة بسبب ما حققه من حجم المشاركات ورفع لأعلام دول صديقة وشقيقة في هذه الدورة والدورات السابقة وخاصة أن هذا المعرض انطلق في العام ٢٠١٥ ضمن ظروف صعبة واستطاع أن يشق طريقه، وأنه من بين المشاركات المهمة لهذه الدورة هو بعض الشركات العارضة لمعدات وآليات ثقيلة منها مكنة لتدوير الأنقاض تتجاوز قيمتها ٢ مليون دولار إضافة لعدد من الرافعات ذات الحجم الكبير.

> كرتلي لـ«الوطن»: نعمل على التكامل مع الشركات العارضة في القطاع الخاص